فجر البصرة الجديدة

ترجمة: عمار كاظم محمد

مع وضع تاريخ محدد للقوات البريطانية لمغادرة المدينة يخاطر كيم سينجبوتا بالنزول إلى الشارع ليجد أن المدينة تعيش مع نفسها بسلام في هذه الأيام حيث يتعشى في وقت متأخر من المساء على مطعم «تستاهل» العائم على مركب في شط العرب بينما يناقش مدير المطعم خطة لكازينو في الهواء الطلق سيقوم بإنشائها في الصيف المقبل.

إنها تجربة غير عادية لمدينة البصرة فمنذ مدة ليست ببعيدة كانت هذه المدينة مكانا فوضويا أرهبت فيه المليشيا السكان من خلال القتل و التخويف حيث اختفى الرجال المسلحون الآن و الدكاكين مليئة بالزبائن و الطرق تشهد زحاما كبيرا وهو الدليل الذي يدعم مزاعم غوردن براون حينما أعلن انسحاب القوات البريطانية أثناء زيارة خاطفة إلى البصرة حيث ينتظر العراق مستقبل مشرق من الاستقرار و الازدهار .

مع ذلك تبقى بعض التوترات التي تغلي تحت السطح فالمطاعم الموجودة على الكورنيش يمكن الوصول إليها بعد مفاوضات جدية مع نقاط التفتيش المسلحة بشدة وهناك أيضا مجموعة الشبان العاطلين عن العمل و الذين يعتبرون مصدرا لتجنيد المليشيات يبقون غاضبين وساخطين وهناك حزن عميق من قدوم القوات الأمريكية التي ستحل محل القوات البريطانية المغادرة .

هناك أيضا خوف من عودة العنف خلال فترة التحضير للانتخابات القادمة من خلال محاولات المليشيا العودة إلى المدينة ومع أن هناك جهودا كبيرة تبذل لإصلاح جهاز الشرطة يبقى هناك شك في أن يكون البعض منهم يعمل سرا مع المتمردين.

لقد حدث بالتأكيد تحسن كبير خلال الشهور القليلة الماضية منذ عملية صولة الفرسان التي دعمت من قبل القوات البريطانية و الأمريكية حيث تم تنظيف المدينة الثانية في العراق من المسلحين وحتى قبل عام كانت الحركة بالنسبة لنا في المدينة تتم بمنتهى الحذر وكنا نسمع السكان وهم يتهامسون سرا خلف الأبواب المغلقة عن التصرفات المروعة التي تتم على يد المجاميع الخاصة حيث تم قتل مئة امرأة خلال السنة الماضية فقط وكان هناك الكثير من العراقيين الذين تم قتلهم على خلفيات طائفية من قبل المليشيات وفرق الموت بمساعدة البعض من رجال الشرطة الفاسدين .

لقد كانت منطقة الحيانية من أكثر الأماكن التي شهدت كمائن متكررة للدوريات البريطانية مثلما كانت تنطلق منها الصواريخ وقذائف الهاون على مقر القوات البريطانية في مطار البصرة لكن المساء الذي أعقب زيارة براون إلى المدينة و التصريحات الواسعة التي نشرتها وسائل الإعلام هذا الأسبوع حول وضع جدول زمني لانسحاب القوات البريطانية جعل من الحيانية مكانا أكثر استرخاء وخفت الهجمات حيث أصبح بإمكان الجنود العراقيين المرور في هذا الحي مصحوبين بالقوات البريطانية حيث كانت الحشود تتجمع حولهم وهناك نقاش حماسي متبادل بين الجميع ولكن من دون عداوة علنية .

يقول حسين عبد علي الذي يدير كشكا لبيع الفاكهة « نعم، لقد تحسن العمل كثيرا بعد هزيمة المليشيات لا اعرف إلى أين ذهبوا لكننا لا نريد عودتهم من جديد و أود أن أشير إلى أنه منذ سقوط النظام السابق تم السماح للمليشيات بالسيطرة على المدينة ولم نتلق أي مساعدات من السلطات العراقية و البريطانية لكنهم في النهاية قد فعلوا أمرا جيدا حينما قاموا بالهجوم في هذا العام ونحن ممتنون لذلك مثلما نحن ممتنون للقوات الأجنبية التي ساعدتنا في التخلص من النظام السابق واعتقد أنه الآن قد حان الوقت لمغادرة جميع القوات البريطانية والأجنبية».

علي الذي لديه ثمانية أطفال يقول « إنني بالتأكيد سأصوت في الانتخابات القادمة لكنني مشوش جدا بسبب الأعداد الكبيرة من المرشحين وبالتأكيد نحن نحتاج إلى الاشتراك في الانتخابات وإلا فإننا لن نستطيع الاعتراض على ما سيحصل في المستقبل« وكانت الأخبار التي تتحدث عن قيام القوات الأمريكية باستبدال القوات البريطانية محل اعتراض مجموعة صغيرة من المتجمعين خارج كشك علي: يقول مروان مختار البالغ من العمر ٢٧ عاما « لقد اظهر البريطانيون في الأقل بعض الاحترام لتاريخنا وثقافتنا وهذا ما لم يظهره الأمريكيون في بغداد حيث لم يعطونا سوى فضيحة أبو غريب وإذا كان يجب على قوة أجنبية أن تبقى في العراق فنحن نفضل بقاء القوات البريطانية وليس الأمريكية فالأمريكان عدوانيون أكثر وسيكون هناك عنف ما يؤدي إلى عودة المليشيات من جديد وهو أمر سيئ بالتأكيد « بينما يهز صديقه أمير علي رأسه قائلا « البريطانيون دائما يقولون أشياء جيدة لكن سياستهم الخارجية تبقى تابعة للسياسة الأمريكية .

يقول حيدر محمد البالغ من العمر ٢٨ عاما « يبقى الكلام حول مستقبل العراق المشرق مجرد وعود فارغة بلادنا من أغنى البلدان في العالم لكننا مع ذلك نرى شبابا من خريجي الكليات يكنسون الشوارع وأنا احد هؤلاء المتعلمين لكنني لا استطيع العمل إلا في تلك الأعمال التافهة.

ستون بالمئة من الشباب هنا عاطلون عن العمل « على بعد ثلاثة أميال من هذا المكان التقينا بالسيدة أم إبراهيم حيث تقول « لقد قتلوا ابنتي، لم يقتلها الأجانب هنا ولا السياسيون هناك في بغداد لكن قتلها رجال هنا في البصرة وقد قتلوا الكثير أيضا إنهم يقتلون النساء كما يقتلون الطيور «

الدكتورة جوليانا يوسف أستاذة علم اللغة في جامعة البصرة تعتقد أن المكاسب الأمنية مازالت هشة بعض الشيء لكن الناس تتزايد ثقتهم بهذه المكاسب يوماً بعد يوم وهناك الكثير من الأمان هذه الأيام حيث بدأ الطلاب الذين هربوا بالعودة إلى دراستهم لكن الناس مازالوا غير مرتاحين وهم خائفون من عودة المليشيات مرة أخرى إلى الشارع.

عن صحيفة الاندبندنت

الفلاحون العراقيون يعودون إلى مزاولة الزراعة

ترجمة: علاء خالد غزالة

يعطي مزيج (منصور عبد الكاظم) من المحاصيل الشتوية الانطباع بان المحصول سيكون وفيرا، برغم التهديد المزدوج من الجفاف و العنف اللذين ابتليت بهما الزراعة منذ سقوط نظام صدام في عام ٢٠٠٣.

زرعت خطوط من البطاطا الحمراء و البقول الخضر معاً على نفس الخط، وتشرئب الحنطة في حقل مجاور، بينما تحمل الطماطة التي زرعت في الربيع ثمارها وسط اكوام من الاسمدة.

يبدو كاظم متفائلا وهو يتطلع الى الحقول، وذلك –في اقل تقدير– لان الايام التي كانت الحكومة تلزم المزارعين فيها بانتاج الحنطة قد ولت. وهو يعتقد ان هذا سوف يعطيه فرصاً اكبر لربح اموال اضافية عن طريق بيع منتجات ذات قيمة اكثر.

يقول عبد الكاظم، البالغ من العمر ٣٧ عاما، والذي دأبت عائلته على زراعة هذه الارض الواقعة جنوبي بغداد منذ عقود: «لست مقيدا باية شروط حكومية. انا حر في استثمار الارض بالطريقة التي اراها.»

وقد افاد كاظم من انخفاض العنف لكي يعمل على تأهيل القنوات البالية وتحسين انتاج مزرعته، كعضو في جمعية فلاحية تضم ٧٠٠ عضو. وهو يمثل نزعة يأمل الكثيرون ان تزداد في انحاء البلاد، من اجل توفير فرص العمل واعادة الوضع التاريخي للعراق كونه سلة الخبز لعموم منطقة الشرق الاوسط.

وكما يتبين من مزرعة عبد الكاظم في محافظة بابل، التي كانت منذ وقت قريب جزءا مما يعرف بـ(مثلث الموت)، فانها يمكن ان توفر نوعا من (صحن السَلَطة) للعراق اذا استمر السلام واستطاع المزارعون ان يستثمروا اراضيهم.

يقول باتريك برويلز، المستشار في وزراة الزراعة الاميركية، والذي يعمل في المنطقة المحيطة بمزرعة عبد الكاظم: «يمكنهم ان يحولوا محافظة بابل الى مركز زراعي مثل وادي فريسنو (في ولاية كاليفورنيا)».

لكن مجموعة من الخبراء الاميركيين الذين عملوا في البلاد منذ عام ٢٠٠٣ يقولون ان هذه الرؤية لن تحقق قبل عقد آخر من الزمن في احسن الاحوال. وهم يعملون على دعم القطاع الزراعي في العراق لان دوره حيوي في خلق فرص العمل، حيث يوفر هذا القطاع ما مقداره ربع عدد الوظائف في العراق.

وتتمتع البلاد بخيرات عدة، منها ظروف الزراعة الملائمة على مدى عشرة اشهر، والارض الخصبة، ونهران وفرا احتياجات الري في العراق على مدى الالاف من الاعوام: دجلة والفرات.

يقول جوزيف كينغ، مدير مشروع ابحاث الزراعة في العراق، والذي تولاه معهد بورلانغ للزراعة العالمية، التابع لجامعة تكساس: « النظام الاساسي للزراعة موجود هناك ، غير انه في حالة من التخبط.»

ان اكبر العراقيل الرئيسة التي يمكن ان تبقي العراق مستوردا لغذائه في المستقبل المنظورهي:

– النقص في الطاقة الكهربائية والوقود، وهو ما يمنع المزارعين من ضخ الماء من الابار.

– عدم كفاءة نظام توصيل الماء من دجلة والفرات الى المزارع. فمزرعة عبد الكاظم تمر بها قناة كبيرة حفرت من قبل البريطانيين في الثلاثينيات، إضافة الى قناة ثانية بوضعية مزرية حفرت قبل ٣٠ عاما من قبل شركة تركية. ويقول عبد الكاظم ان كلا منهما بحاجة الى صيانة مستمرة.

– نضوب موارد البذور والماشية، والتي ابتليت اولا بالحرب العراقية الايرانية في الثمانينيات ومن ثم بالعقوبات التي فرضتها الامم المتحدة عقب غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠، ودامت على مدى العقد التالي. يقول برويلز: «في الاساس، فان كل محصول ينتج في العراق كان هناك نوع آخر افضل منه يمكن استنباته».

– عدم كفاءة نظام البزل في الكثير من الحقول الزراعية والذي ادى الى ازدياد الملوحة في الارض الزراعية مع الزمن محيلا اياها الى ارض بور.

– النقص في عدد عناصر حماية الحدود المطلوبين لمنع المنتجات السورية او الايرانية او التركية من غزو الاسواق العراقية وتعريض المحاصيل العراقية الى الخطر.

ان هذه التحديات هي من الشدة بمكان بحيث ان المسؤولين الاميركيين والعراقيين يعملون على التعامل مع كل منها على حدة بدلا من توليها كلها مرة واحدة.

يقول ادوين بريس، مدير معهد بورلانغ: «لن نستطيع ان نغير ذلك في ستة اشهر. لن نستيطع ان نغير ذلك في ثلاث سنوات.»

درس الفريق من معهد بريس وضع الزراعة في المحافظات العراقية على مدى العام الماضي، واعطوا توصيات مفصلة لكل منها. تركز هذه التوصيات على ارشاد الفلاحين بدلا من الدعوة الى تغييرات فورية في الطريقة التي يدير فيها العراقيون قطاعهم الزراعي. احد المشاريع التي اطلقتها هو ما يسمى بنوادي الشباب في جنوب محافظة بابل، حيث يعمل الطلاب مع بعضهم بعضا في تربية الدواجن.

ولدى وزارة الخارجية ستراتيجية مماثلة. فهي تستثمر في برنامج الارشاد الزراعي العراقي لنشر المعرفة حول آخر التقنيات الزراعية.يقول احد المسؤولين في السفارة الاميركية، طلب عدم ذكر اسمه: «الدليل بالنسبة لي يكون حينما يكون الجميع سعداء في ايراداتهم من الزراعة. فالهدف، آخر الامر، يكمن في توفير المردود الكافي للناس حتى لا يطلقوا النار على بعضهم بعضاً، او علينا.»

يلاحظ بريس ان هناك طلباً اقليمياً على منتجات عراقية بعينها، مثل التمور والباذنجان والخيار والباميا. وقد شجع المزارعين على التركيز على هذه المحاصيل، والتي يمكن لها ان تحقق ايرادات اكبر لهم، وتستهلك قدرا اقل من الماء، من محاصيل الحبوب. كما تعتبر تربية الاغنام العراقية ضعيفة ايضا.

وللعراقيين تقدير خاص للمحاصيل المنتجة محليا. فالكثير من العراقيين يعتقدون ان منتجاتهم، ببساطة، لها طعم افضل من تلك التي تستورد من سوريا وايران.

يقول فؤاد حسين، وهو رجل يعمل مع برويلز في عقد مع مكتب وزارة الخارجية الاميركية في محافظة بابل: «ان نوعية المنتجات الزراعية (العراقية) هي الافضل في منطقة الشرق الاوسط باسرها.»

لكن من الصعب العثور على المنتجات العراقية في اسواق الخضراوات والفواكه التي تملأ شوارع بغداد. فالعديد من اصناف الرمان والنارنج والقرنبيط والطماطة والخيار والباذنجان المتوفرة في الاسواق تأتي من سوريا، حسبما يقول الباعة.

يقول قصي عباس احمد، البالغ ٣٠ عاما من العمر وهو بائع جملة في مدينة ابو غريب غرب بغداد: «ان اول سؤال يطرحه باعة المفرد، في كل مرة يأتون للتسوق من عندنا، هو : هل لديكم اية منتجات محلية؟ وبعد ان نجيب بالنفي، يبدأون في تفحص المنتجات الاخرى. انهم يفضلونها لان المنتجات العراقية ذات طعم افضل، وهي طرية اكثر، ولكي اخبرك بالحقيقة، فان أي شخص يتمتع بأكل المحاصيل التي تنتجها بلاده.»

يقول باعة الجملة انهم غير قادرين على الحصول على المحاصيل من المزارعين العراقيين، والذين يقولون انهم تأثروا بشكل كبير بنقص الطاقة الكهربائية. وهم يقولون انه كان من الايسر الحصول على المحاصيل العراقية اثناء فترة العقوبات التي فرضتها الامم المتحدة، لانه لم يسمح الا لعدد قليل من البضائع ان تعبر الحدود.

بائع جملة آخر في ابو غريب، واسمه جاسم ويكنى (ابو اثير) ويبلغ ٤٢ عاما من العمر، ولديه بستان للفواكه في محافظة ديالى شرق بغداد، يقول ان على وزارة الزراعة العراقية اعادة العمل بنظام الدعم للوقود والاسمدة لمساعدة الفلاحين، والوصول الى مستوى ما قبل الحرب. لكن هذه المساعدات يجب ان تكون بدرجة اقل.

ويضيف قائلا: «الان لا يوجد أي دعم، لا بذور ولا اسمدة. ان اراد الفلاح ان يشتري ما يحتاجه من السوق فان اسعار منتجاته ستكون اغلى من مثيلاتها المستوردة.»

على ان العنف الطائفي الدموي لم يكن مُعينا هو الاخر. فلم يكن ممكنا الوصول الى محال البيع بالجملة في ابو غريب طوال عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ بسبب غلق الطرقات، كما يقول الباعة.

وعانت محافظة عبد الكاظم كثيرا خلال هذه الفترة ايضا. فالمتمردون هددوا بقتل والديه ان لم يغادر ارضه.

واتخذت خلايا من تنظيم القاعدة في العراق مواقع لها على طول قناة الري الرئيسة مهددة كل من يحاول اصلاح التسربات فيها. وقام كاظم واخرون بالعمل مع العشائر والجيش الاميركي للتخلص من هذه الخلايا.

ان ازدهار القطاع الزراعي قد يكون هو العامل الاساس في منع هذه الخلايا من العودة، كما يؤكد صباح، وهو رئيس اللجنة الزراعية في مجلس القضاء التابع الى محافظة بابل. وقد حضر الاحتفال الذي اقيم هذا الاسبوع لمناسبة افتتاح (علوة الفرات الاوسط) وهو مشروع بقيمة ٣،٢ مليون دولار، تم تمويله من قبل الولايات المتحدة ويتوقع ان يسهل على مزارعي بابل ان يسوقوا منتجاتهم.

يقول صباح: «نأمل ان ننفذ هذا (المشروع) ونحمل الناس على العمل هنا من اجل استقرار الوضع الامني.»

عن: جريدة مكلاتشي

تقرير منظمة حقوق الإنسان ينتقد النظام القضائي العراقي

ترجمة: وفاء حميد عبد الرزاق

أخفقت محكمة الجنايات العراقية المركزية، المؤسسة القضائية العليا في العراق، في تحقيق المعايير الدستورية الدولية والعراقية في انجاز واجباتها. وفشلت في تقديم «الضمانات الأساسية للعدالة»، وهذا ما صدر بموجب تقرير منظمة حقوق الإنسان يوم الاثنين الماضي.

التقرير صوّر النظام الذي يواجه فيه المدعى عليهم سوء المعاملة في المعتقلات ويُحجزون لأشهر أو حتى لسنوات قبل أن يتم ترحيلهم إلى القضاء.

عندما تتم قراءة المرافعات الخاصة بالقضايا يُتركون من دون هيئة دفاع تمثلهم لرد التهم الموجهة إليهم، والتي غالباً ما تعتمد على مبلغين سريين، واعترافات جبرية، وأدلة واهية، وغالباً ما تتم مرافعات الأحداث مع مرافعات البالغين، على العكس ما ينص عليه القانون العراقي من ضرورة إقامتها منفصلة.

تم إنشاء المحكمة عام ٢٠٠٣ من قبل سلطة الائتلاف المؤقت بقيادة الولايات المتحدة، للاستماع للقضايا الخطيرة بضمنها قضايا الإرهاب.

إن احد عوامل فشل نظام المحكمة هو التضخم في عدد القضايا الواجب البت فيها، نتيجة الاعتقالات الواسعة في عام ٢٠٠٧ بسبب موجة عمليات الدهم في بغداد، حسب ما ذكر التقرير.

وتستمع المحكمة أيضاً إلى قضايا المحجوزين في المعتقلات الأمريكية والتي يتم ترحيلها إلى القضاء العراقي، وينتقد التقرير الائتلاف لإحالته نسبة ضئيلة من القضايا والتي تعد بالآلاف. ولكن تراكم القضايا الذي يعيق عمل المحكمة من المتوقع أن يصبح أسوأ بعد الأول من كانون الثاني. وذلك بعد تنفيذ الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية حيث سيعمل الأمريكيون إلى نقل المحتجزين إلى السجون العراقية.

وبذلك سوف ينتقل كل المحتجزين إلى سلطة العراق خلال ٢٤ ساعة فقط من اعتقالهم، وستخضع قضاياهم لحكم قانون الجنايات العراقي.

يقول جوزيف لوجان، الباحث في قسم شؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة حقوق الإنسان: «أعتقد أن المزيد من القضايا الجديدة سوف يجعل الأمور أكثر سوءاً، لأن الازدياد الدراماتيكي بأعداد القضايا المرسلة إلى المحاكم العراقية سيخلق ضغوطاً على جميع المستويات».

محققو منظمة حقوق الإنسان سُمح لهم بحضور جلسات التحقيق في فرعين من المحكمة في بغداد في شهر مايو (أيار). كما سُمح لهم بالاطلاع على أوراق التحقيق ومقابلة المحتجزين، وكذلك القضاة والمحامين.

وعند حضور ممثلي منظمة حقوق الإنسان لجلسات الاستماع، كان القضاة يردون القضايا لعدم كفاية الأدلة، وبينما كان القضاة يحددون مواطن النقص في القضايا، فإن الأرقام العالية لعدد القضايا المرفوضة– حتى بعد حضور المحتجزين في المعتقلات لأشهر عديدة، ما يوضح مدى فشل النظام القضائي، حسب ما يقوله التقرير.

ويضيف لوجان، «القانون العراقي لا يزال يركز بقوة على الاعتراف والشهادة، حيث أن الأدلة الجنائية نادرة، وبسبب الوضع الأمني، فإن الشهادة غالباً ما تصدر عن شهود أو مبلغين سريين، لذلك فهناك فرصة واسعة لأن تكون الشهادة بشكل سري، حيث وثق التقرير عدداً من القضايا التي رشحت فيها المحكمة محامي دفاع فشلوا في الحضور أو لم يقولوا شيئاً خلال إجراءات المحاكمة.

ويقول المحامي محمد الفيصل، «ينادون على المحامي عند بدء المحاكمة أو قبيل بدايتها، ويقولون له: هذه هي القضية وأنت المحامي المكلف بها»، في مثل هذه الحالة فإن المحامي ليس له الوقت الكافي لدراسة القضية ولا تعطي المحكمة حقوق المحامي والمتهم في مثل هذا الموضوع». ويضيف المحامي الفيصل أنه غالباً ما يحضر لتمثيل المدعى عليهم الذي يعانون سوء المعاملة أثناء وجودهم في المعتقل، «هناك العديد من ممارسات العنف في المعتقلات».

محكمة الجنايات لم تعلق على التقرير.

عن الواشنطن بوست

دور أمريكـــــا المتلاشـــي فـــي العـــراق

ترجمة: نجاح الجبيلي

برز تطور مدهش في شوارع هذه المدينة ودهاليزها إذ أصبحت الولايات المتحدة وقواتها البالغة ١٤٠٠٠٠ غير مهمة على نحو متزايد.

يرى بعض المسؤولين العراقيين أن توقيع الاتفاقية الأمنية هو نقطة تحول وبداية عهد جديد أصبح فيه الوجود الأمريكي معتماً والقوة العسكرية الأمريكية حلت محلها القوة السياسية العراقية.

يقول نائب رئيس الوزراء العراقي برهم صالح:» اعتقد بأننا ندخل الآن طوراً جديداً ككل، نهاية عهد لأن الديناميكية السياسية العراقية تسيطر وتتطابق مع نهاية إدارة بوش– ونهاية عهد مع قرارات مجلس الأمن وتقديم « اتفاق وضع القوات».

اتفاق وضع القوات (صوفا) يتيح أساساً شرعياً للقوات التي تقودها الولايات المتحدة للعمل في العراق بعد أن تنتهي صلاحية تفويض مجلس الأمن أثناء فترة الحرب في نهاية كانون الأول. الاتفاق الذي وقعه الجانبان العراقي والأمريكي يحوّل أساساً الولايات المتحدة من العمل كمحتل – بسحب الصلاحيات الشرعية للقيام بالعمليات العسكرية واحتجاز العراقيين وجلب المعدات للبلد عند الطلب– إلى علاقة عادية مع العراق.

ووفق اتفاقية (صوفا) فإن القوات الأمريكية عليها أن تنسحب إلى قواعد خارج المدن العراقية في نهاية شهر حزيران ٢٠٠٩ على أن تنسحب نهائياً من العراق في غضون ثلاث سنوات.

وتعد الاتفاقية الأمنية الأولى من نوعها منذ سقوط النظام لتحديد مدد معينة للوجود الأمريكي في العراق. وكانت أيضاً هي الأولى في المنطقة التي تثير جدلاً عاماً حول تصديقها. ويقول مسؤولون أمريكيون وعراقيون بأن القادة العراقيين دعموا الاتفاقية بعد تأكيدات من الرئيس الجديد أوباما بأن إدارته لن تحاول أن تغير الاتفاقية التي أنجزت في عهد إدارة بوش.

يقول أحد كبار المسؤولين العراقيين « اعتقد أن هناك اعترافا كبيرا بأن دور الولايات المتحدة – نفوذ الولايات المتحدة – يتلاشى وسوف يتلاشى إلى حد بعيد. البعض سيرحب بهذا لكن ، يا للسخرية، فإن أولئك الذين عارضوا بشدة الأمريكيين سابقاً خائفون منه».

يقول أبو إبراهيم مازحاً وهو مسؤول أمني مرح للملازم الأول بنجامين دالتون من الجيش الأمريكي:» أريد أن أقبلك» وأبو إبراهيم ، المعروف رسمياً محمد أبو علاء، يقود ٣٠٠ فرد من أبناء العراق، وهي قوة أمنية في منطقة العامرية ببغداد.

وقد قتلت أمه وثلاث أخوات له وجدته حين أصاب صاروخ كروز ملجأ العامرية عام ١٩٩١ لكنه مثل بقية الأفراد الذين يبلغ تعدادهم ٩٠٠٠٠ من أبناء العراق قد وضع نفسه مع الأمريكان.

يقول أبو إبراهيم:» كانوا دائماً يقدمون لنا العون. وكانوا يستجيبون حين نحتاج لأي شيء. هذه الاتفاقية هي الخيار الوحيد لحماية البلد « .

والحماية التي يبحث عنها هو وعدد واسع من الناس هي من الحكومة التي مازال هناك شعور من عدم الثقة بها عند عدد من الناس ويراها الآخرون كونها أصبحت قوية جداً.

وقد جاء المالكي للسلطة أساساً في عام ٢٠٠٦ كونه رئيس التحالف السياسي الكبير ونتيجة

لموجة أولية من الشعبية فقد تعرض لنقد متزايد لما يرى جهوداً واسعة لتثبيت السلطة قبل انتخابات مجالس المحافظات والانتخابات العامة السنة القادمة.

يقول الدكتور صالح وهو يشرف على الأمن الوطني أيضا كونه نائبا لرئيس الوزراء « أملي، كما أنه كان عندنا اندفاع أمني في السنة الماضية، فإن الوقت قد حان لاندفاع سياسي جاد لتلافي العيوب المهمة في النظام وحل القضايا السياسية الأساسية سواء في تقاسم السلطة أو الموارد أو العوائد».

ويضيف:» تحتاج هذه القضايا إلى التعامل معها كجزء من اتفاقية وطنية – إذا لم نأخذ هذه التحديات بصورة جدية وإذا لم نحرز تقدماً نحو اتفاقية وطنية فأنا قلق من أن المكتسبات الأمنية سوف تتبدد».

في معرض فني عام في الدورة، التي كانت من أكثر مناطق بغداد عنفاً، تمارس فتيات المدارس الرسم. ويقول مجموعة من الطلاب الذين يدرسون الهندسة في الكلية التقنية في الدورة أنهم لم يرغبوا في بقاء القوات الأمريكية في البلد لكنهم كانوا يريدون أن تبقى حتى تحسّن الأمن.

يقول نبيل:» لا نريد الاتفاقية لكننا قد نحتاجها».

وبينما ينخفض مستوى العنف في العراق ضربت سلسلة من التفجيرات يوم الاثنين القوات الأمريكية والعراقية في بغداد والموصل وقتلت ٣٢ شخصاً في الأقل. ومازال عدد القتلى منخفضاً مقارنة بالسنة الماضية – فقد بلغ عدد القتلى من المدنيين في تشرين الثاني ٢٩٦ بالمقارنة مع ٥٣٨ السنة الماضية – لكن القلق حول استقرار العراق تحول من التهديدات من قبل المتطرفين إلى الانشقاقات السياسية المعقدة.

يقول مسؤول عراقي كبير:» السياسة هي مظهر جزئي لكنها أيضاً انعكاس للصراع الدائر ضمن المجتمع فإذا لم نوجّه القضايا السياسية الأساسية فإن المكتسبات الأمنية يمكن أن تفقد. حيث أننا إذا لم نقم بتوجيه القضايا السياسية فإننا نخاطر بمواجهة بين التيارات الرئيسية المعارضة للمتطرفين».

وتثير اتفاقية صوفا المخاوف بين محللي مكافحة الإرهاب وبعض المسؤولين العراقيين بأن الانتصارات التي تحققت ضد القاعدة في العراق قد تفقد ويمكن أن تنشط الجماعات المسلحة من جديد بصورة مهمة بعد انسحاب القوات الأمريكية التي ستحل محلها قوات الأمن العراقية.

يقول أحد كبار المسؤولين العراقيين:» أنا قلق. هذه إحدى المسائل التي يقلق بشأنها العراقيون بصورة رئيسة»

عن صحيفة نيويورك تايمز